مجلة القنطار للعلوم الإنسانية والتطبيقية

سلسلة الدراسات الإسلامية وعلوم القرآن

QJHAS
Qentar Jornal for Humanities and Applied Sciences

الدور الاقتصادي للزكاة: إطار للتنمية المجتمعية المستدامة

الدكتور محمد مزي وبون

كلية الامام الشافعي- جامعة جزر القمر

تاريخ التقديم 2025/4/2- تاريخ القبول 2025/5/23 - تاريخ النشر 2025/5/30

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تقديم فهم معمق للدور المحوري الذي تقوم به الزكاة في الاقتصاد الإسلامي، ليس فقط كعبادة أو عمل إحساني، بل كأداة اقتصادية واجتماعية ذات تأثير فريد .تتجاوز الدراسة التصورات المعتادة للزكاة، وتتعمق في استكشاف قدرتها على التأثير في مختلف جوانب الاقتصاد، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي .استخدمت الدراسة أسلوباً يعتمد على الوصف والتحليل، من خلال مراجعة شاملة للأبحاث والدراسات السابقة، بالإضافة إلى بناء إطار نظري متكامل يعتمد على الاستنتاج .تركز الدراسة على ثلاثة جوانب رئيسية لتأثير الزكاة :أولاً، أثرها الكلي من خلال تعزيز الإنفاق وتحفيز الاستثمار عن طريق مكافحة اكتناز الأموال، بالإضافة إلى دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي التلقائي. ثانياً، تبحث الدراسة في أثر الزكاة على المستوى الأصغر، وكيف تساهم في الحد من الفقر والبطالة، ليس فقط من خلال المساعدات المباشرة، ولكن أيضاً عبر تمكين الأفراد اقتصادياً ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأخيراً، تقدم الدراسة تصورا حديثا لكيفية تعزيز دور الزكاة من خلال إنشاء مؤسسات فعالة، وتطوير آليات لإدارة صناديق الزكاة وتوجيه إنفاقها نحو المشاريع التي تعزز التنمية .وخلصت الدراسة إلى أن الزكاة، إذا تم تطبيقها بشكل منظمي سليم، يمكن أن تكون أداة قوية لتحقيق تنمية مستدامة، وعدالة في توزيع الثروة، ونمو اقتصادي يشمل الجميع، بالإضافة إلى بناء مجتمع متماسك ومستقر .وتوصي الدراسة بتبني استراتيجيات تدعم إنشاء وتطوير مؤسسات زكوية حديثة، وتوجيه الأبحاث العلمية نحو قياس الأثر الاقتصادي للزكاة باستخدام أدوات تحليلية دقيقة، وزيادة فهم المجتمع لأهمية الزكاة في تحقيق التنمية

الكلمات المفتاحية :الزكاة، التنمية الاقتصادية، الاقتصاد الإسلامي، الفقر، الاستثمار، المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التكافل الاجتماعي

The Economic Role of Zakat: A Framework for Sustainable Social Development

Abstract: The economic function of Zakat as a unique financial and social tool inside the Islamic economy is intended to be thoroughly reviewed in this study. Beyond the typical understanding of Zakat as simply a religious obligation or philanthropic activity, the study investigates its great aspects as a practical tool affecting microeconomic and macroeconomic indicators. Besides an inductive approach in developing an integrated theoretical framework, the study uses a descriptive-analytical approach by means of examining theoretical and practical material on the subject. The research investigates how Zakat affects three main axes: its macro-

5/30/2025

economic impact through stimulating consumption, fostering investment by fighting hoarding, and its function as an automatic economic stabilizer. Moreover, it studies its microeconomic effects as a potent means of reducing poverty and joblessness not just by means of direct aid but also by way of economic empowerment and finance for small and medium-sized businesses (SMEs). Finally, the study offers a modern view for enabling this role via an efficient institutional structure comprising the governance of Zakat funds and directing their application to developmental projects. According to the research, when applied inside an efficient institutional framework, Zakat offers a sustainable development tool able to attain fair income distribution, encourage inclusive economic growth, and help create a cohesive and stable society. The study calls for the implementation of supportive policies for the creation and growth of contemporary Zakat institutions, guiding research projects towards measuring the economic effect of Zakat using exact quantitative approaches and raising public knowledge of its developmental facets.

Keywords: Zakat, Economic Development, Islamic Economics, Poverty, Investment, SMEs, Social Solidarity.

1. المقدمة

في عالمنا المعاصر، الذي يواجه صعوبات اقتصادية واجتماعية جمة، تتجلى في ازدياد التفاوت الطبقي وارتفاع معدلات الفقر وتوالي الأزمات المالية، يظهر الاقتصاد الإسلامي كحل شامل يقدم بدائل عميقة الأثر ومستدامة .وتعتبر الزكاة، وهي ليست مجرد عبادة، بل أساس السياسة المالية والاجتماعية في الإسلام، جوهر هذا النظام .فالزكاة تتعدى كونها تبرعًا اختياريًا أو ضريبة عادية، بل هي نظام متكامل يرمي إلى توزيع الثروة بشكل عادل، ودفع عجلة الاقتصاد، وتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة (القرضاوي، 2001). إنها وسيلة ربانية لتحقيق النقاء والازدهار للفرد والمال والمجتمع بأكمله .

على الرغم من الإمكانات الهائلة التي تحملها الزكاة، إلا أن دورها في الواقع المعاصر غالباً ما يظل مقصوراً على الممارسات الفردية وغير المنظمة، مما يحد من أثرها التنموي ويحجب قدرتها على معالجة المشكلات الاقتصادية الكبرى، إن غياب الإطار المنظمي الفعال، وضعف الوعي بالأبعاد الاقتصادية للزكاة، وحصرها في دائرة الإغاثة المؤقتة، كلها عوامل أدت إلى تهميش هذا المورد الحيوي. بناءً على ذلك، تتمحور إشكالية هذا البحث حول التساؤل الرئيسي :**كيف يمكن تفعيل الدور الاقتصادي للزكاة بشكل منظمي لتصبح محركاً رئيسياً للتنمية المجتمعية المستدامة في الدول الاسلامية؟**

لتحقيق أهداف البحث، تم الاعتماد على منهج متكامل يجمع بين المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل المفاهيم والنظريات المتعلقة بالزكاة ودورها الاقتصادي من خلال مراجعة المصادر الشرعية (ابن قدامة، 1983؛ الكاساني، 1424هـ) والأدبيات الاقتصادية (القرضاوي، 2001؛ مشهور، 1993). كما تم استخدام المنهج الاستقرائي من خلال تتبع وتحليل الدراسات الكمية والتطبيقية السابقة، مثل دراسة (الجرشي، 2024) ودراسة (عبد اللاوي وآخرون، 2020)، لاستخلاص النتائج والدروس المستفادة. وأخيراً، اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي في بناء نموذج نظري وتطبيقي لتفعيل دور الزكاة في

5/30/2025

التنمية، بالاستفادة من الأفكار المبتكرة في دراسات مثل (هاشم، 2023) و(الأسرج، د.ت). تنبثق أهمية هذا البحث من كونه يقدم رؤية تركيبية تجمع بين الأصالة الفقهية والتحليل الاقتصادي المعاصر، ويسعى لردم الفجوة بين التنظير والتطبيق.

2. المبحث الأول: المقاصد الاقتصادية والأثر الكلي للزكاة

إن فهم الدور الاقتصادي للزكاة يبدأ من استيعاب مقاصدها العليا التي تتجاوز مجرد نقل المال، وتأثيرها المباشر على السلوك الاقتصادي العام في المجتمع.

1.2 مقاصد الشريعة من تشريع الزكاة

لم تشرع الزكاة لمجرد سد حاجة الفقير، بل لتحقيق منظومة متكاملة من المقاصد الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى بناء مجتمع سليم ومستقر. وقد استنبط العلماء هذه المقاصد من نصوص القرآن والسنة، ومن أبرزها ما أشار إليه (ابن عاشور، 2001) و(الشاطبي، د.ت). فالمقصد الأساسي هو تحقيق التطهير والنماء، حيث تطهر الزكاة نفس الغني من الشح، ونفس الفقير من الحسد، وتطهر المال نفسه من حق الغير، مما يوجد بيئة اجتماعية سليمة ومحفزة للنشاط الاقتصادي .والنماء ليس مجرد بركة معنوية، بل هو نماء حقيقي للاقتصاد من خلال تحريك الأموال وتوجيهها نحو الأنشطة الإنتاجية (ابن القيم، 1994).

إلى جانب ذلك، تعد الزكاة الأداة الرئيسية والأكثر انتظاماً في النظام الإسلامي لإعادة توزيع الثروة بشكل دوري. فمن خلال أخذ نسبة محددة من ثروات الأغنياء المتنامية وتوجيهها إلى الفئات الأقل حظاً، تمنع الزكاة الاستقطاب الحاد للثروة وتعمل على تقليص الفجوة بين الطبقات، تحقيقاً للمقصد القرآني: " كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ" (الحشر: 7). هذا التوزيع العادل يضمن استقرار المجتمع ويمنع التوترات الاجتماعية التي قد تنشأ عن التفاوت الفاحش.

2.2 أثر الزكاة على الاستهلاك الكلي والطلب الفعال

من الناحية الاقتصادية، لا يمكن النظر إلى الزكاة كمجرد عملية نقل مالي بسيط من الأغنياء إلى الفقراء. إنها، في جوهرها، أداة سياسة مالية واجتماعية متقدمة، تمتلك القدرة على إحداث أثر مضاعف (Multiplier Effect) إيجابي ومستدام على الاقتصاد الكلي. يكمن مفتاح فهم هذا الأثر في تحليل كيفية تفاعل الزكاة مع سلوكيات الاستهلاك والادخار لدى الفئات المختلفة في المجتمع، وتحديداً من خلال مفهوم "الميل الحدي للاستهلاك " (Marginal Propensity to Consume - MPC). إن هذا المفهوم، الذي يعد حجر الزاوية في التحليل الاقتصادي الكينزي، يقيس نسبة الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي

5/30/2025

الناتجة عن كل وحدة إضافية من الدخل المتاح. إن فهم التباين في هذا الميل بين الأغنياء والفقراء هو المدخل الحقيقي لإدراك القوة الاقتصادية الكامنة في فريضة الزكاة.

إن الفئات ذات الدخل المرتفع (الأغنياء) تتميز بطبيعتها بميل حدي للاستهلاك منخفض. فبعد أن تكون احتياجاتهم الأساسية والكمالية قد تمت إشباعها بالكامل، فإن أي زيادة إضافية في دخولهم لا تترجم بالضرورة إلى زيادة موازية في استهلاكهم للسلع والخدمات، خاصة تلك المنتجة محلياً. بدلاً من ذلك، يتم توجيه الجزء الأكبر من هذا الدخل الإضافي نحو الادخار أو الاستثمارات المالية المعقدة، والتي قد لا تترجم دائماً إلى استثمار حقيقي مباشر في الاقتصاد المحلي، أو قد تتجه نحو استهلاك سلع فاخرة مستوردة لا تساهم بشكل كبير في تحفيز الإنتاج المحلي. على النقيض تماماً، فإن الفئات ذات الدخل المنخفض (الفقراء والمساكين) لديها ميل حدي للاستهلاك مرتفع جداً، وغالباً ما يقترب من الوحدة الصحيحة. هذا يعني أن كل وحدة نقدية إضافية يحصلون عليها يتم إنفاقها بشكل شبه كامل وفوري لتلبية احتياجات أساسية مُلحة ومؤجلة، مثل الغذاء الأفضل، والملبس، والرعاية الصحية، وتحسين المسكن، وتعليم الأبناء. هذا الإنفاق الفوري والموجه نحو السلع والخدمات الأساسية هو ما يمثل الشرارة الأولى للأثر المضاعف للزكاة (شحاتة، 2022).

عندما تقوم آلية الزكاة، كعملية منظمة وإلزامية، بتحويل جزء من الدخل من فئة الأغنياء ذات الميل الحدي المنخفض للاستهلاك إلى فئة الفقراء ذات الميل الحدي المرتفع، فإن النتيجة الحتمية هي **زيادة صافية في حجم الإنفاق الاستهلاكي الكلي** في الاقتصاد. لتوضيح ذلك، لنفترض أن الميل الحدي للاستهلاك لدى الأغنياء هو 0.2 (أي أنهم ينفقون 20% من أي دخل إضافي ويدخرون 80%)، بينما الميل الحدي للاستهلاك لدى الفقراء هو 0.95 (أي أنهم ينفقون 95% من أي دخل إضافي) . إذا تم تحويل 1000 وحدة نقدية كزكاة، فإن هذه الألف وحدة كانت ستؤدي إلى زيادة في الاستهلاك بمقدار 200 وحدة فقط لو بقيت في يد الغني .ولكن عند نقلها إلى الفقير، فإنها تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك بمقدار 950 وحدة. وبذلك، تكون الزكاة قد أحدثت زيادة صافية في الطلب الاستهلاكي قدرها 750وحدة نقدية (950 - 200)، دون أن يتغير إجمالي الدخل في الاقتصاد في تلك اللحظة الأولية. هذه الزيادة في الإنفاق لا تمثل مجرد رغبة، بل هي "طلب فعال " (Effective Demand) مدعوم بقوة شرائية حقيقية، وهو الإشارة التي ينتظرها المنتجون والمستثمرون.

الارتفاع المطرد والمتواصل في الإقبال على المنتجات الأساسية يشجع الشركات المصنعة على التفاعل .في البداية، قد يكون الحل هو سحب البضائع من المخزون .لكن مع استمرار هذا التدفق الدوري للطلب بفضل الزكاة، يتيقن المصنعون أن هذا الصعود ليس مؤقتًا، مما يدفعهم إلى القيام باستثمارات لتطوير قدراتهم الإنتاجية .هنا، تبدأ آلية "مبدأ المعجل "في الظهور، حيث يؤدي ازدياد الاستهلاك إلى قفزة أكبر بكثير في الاستثمار في المعدات الرأسمالية) كالآلات والأدوات والمباني). هذا التوسع الاستثماري يستتبع بالضرورة توفير وظائف جديدة للعمال والمهندسين والفنيين، مما يضخ سيولة نقدية جديدة في شرايين الاقتصاد

هنا تبدأ الحلقة الحميدة للنمو الاقتصادي، أو ما يعرف بـ"الأثر المضاعف"، في الدوران بشكل واضح. فالدخول الجديدة التي حصل عليها العمال الجدد سيتم إنفاق جزء كبير منها (وفقاً لميلهم الحدي للاستهلاك) على شراء سلع وخدمات أخرى. هذا الإنفاق الجديد يمثل دخلاً إضافياً لمنتجين وبائعين آخرين (أصحاب المخابز، ومحلات الملابس، ومقدمي الخدمات)، والذين بدورهم سينفقون جزءاً من هذا الدخل الجديد. تستمر هذه السلسلة من الإنفاق والدخل في جولات متتالية، وفي كل جولة يتضاءل حجم الإنفاق الإضافي، ولكن المجموع التراكمي للزيادة في الدخل القومي يكون أضعافاً مضاعفة للإنفاق الأولي الذي أحدثته الزكاة. وبهذا، تعمل الزكاة كمحرك ذاتي يبدأ من القاعدة ويصعد ليؤثر في كافة قطاعات الاقتصاد (حجازي، 2004).

علاوة على ذلك، فإن الأثر الاقتصادي للزكاة يتجاوز التحليل الكلي قصير الأجل ليصل إلى إحداث تغييرات هيكلية طويلة الأجل. فالإنفاق الذي تقوم به الأسر الفقيرة عند حصولها على الزكاة لا يقتصر على الاستهلاك العادي، بل يمثل استثماراً في رأس المال البشري. فعندما تتمكن الأسرة من توفير تغذية أفضل لأطفالها، فإن ذلك يحسن من صحتهم وقدرتهم على التعلم. وعندما تتمكن من تحمل تكاليف تعليمهم، فإنها ترفع من مستوى مهاراتهم وإنتاجيتهم المستقبلية. هذا التحسن في نوعية رأس المال البشري يعد الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي المستدام على المدى الطويل.

من منظور آخر، فإن النمو الذي تولده الزكاة يتميز بكونه "نمواً شاملاً " (Inclusive Growth) .فعلى عكس بعض السياسات الاقتصادية التي قد تركز على تحفيز قطاعات معينة أو دعم الشركات الكبرى، فإن الزكاة تبدأ من القاعدة الأوسع في المجتمع. فالطلب المتزايد يكون على السلع والخدمات التي تنتجها وتستهلكها غالبية أفراد المجتمع، مثل المنتجات الزراعية، والمنسوجات، والصناعات الغذائية البسيطة، والخدمات الأساسية. هذا يعني أن الفائدة الاقتصادية للنمو تتوزع على نطاق واسع من المنتجين، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي غالباً ما تكون المورد الرئيسي لهذه السلع، مما يعزز من متانة النسيج الاقتصادي ويقلل من الاعتماد على قطاعات محدودة.

وبمقارنتها بالسياسات المالية التقليدية، تظهر الزكاة كأداة ذات كفاءة عالية. ففي حين أن سياسات مثل خفض الضرائب على الشركات الكبرى أو الأفراد ذوي الدخل المرتفع قد لا تترجم بالكامل إلى زيادة في الاستثمار أو الاستهلاك المحلي (بسبب تسرب جزء كبير منها إلى الادخار أو الاستثمار في الخارج)، فإن الزكاة هي بمثابة تحويل مالي موجه بدقة متناهية إلى الفئة التي تمتلك أعلى ميل للاستهلاك المحلي. هذا التوجيه الصحيح يجعل من كل وحدة نقدية يتم تحويلها عبر الزكاة أكثر فعالية في تحفيز الاقتصاد المحلي مقارنة بالعديد من الأدوات المالية الأخرى.

ويمكن القول بأن الزكاة ليست مجرد آلية خيرية، بل هي أداة اقتصادية كلية متطورة. إنها تعمل من خلال إعادة توجيه الموارد المالية من جيوب الادخار منخفضة التأثير إلى قنوات الاستهلاك عالية التأثير، مما يطلق شرارة طلب فعال يحفز

بدوره الاستثمار والإنتاج. هذه العملية، مدفوعة بآلية المضاعف، توجد حلقة حميدة من النمو الشامل والمستدام، الذي يعزز رأس المال البشري، ويقلل من التفاوت، ويبني اقتصاداً أكثر مرونة واستقراراً. إن هذا التحليل يوضح أن تطبيق الزكاة بشكلها المنظمي الصحيح هو في حقيقته استثمار استراتيجي في صحة واستقرار الاقتصاد والمجتمع على حد سواء

3.2 أثر الزكاة على الاستثمار ومحاربة الاكتناز

يُعتبر تجميد الأموال ومنعها من الدوران في عجلة الإنتاج من بين أخطر المشكلات التي تعرقل التطور الاقتصادي. وقد نهى الإسلام بشكل صريح عن هذا السلوك، وقدم الزكاة كحل عملي لمواجهته .فالإلزام بدفع الزكاة بمعدل 2.5% سنوياً على الأموال النقدية والأصول التجارية الراكدة يجعل الاحتفاظ بالنقود دون استثمار مكلفاً للغاية . هذا الالتزام المتواصل يوجد ما يمكن أن نطلق عليه "ثمن إضاعة فرصة الاستثمار بسبب الاكتناز ."فالمالك يواجه خيارين: إما أن يسمح للزكاة بتقليل جزء من أمواله كل عام، أو أن يبادر باستثمارها في مشروع منتج يحقق ربحاً يغطي قيمة الزكاة ويحقق له مكسباً إضافياً .هذا الحافز الإيجابي الدائم يدفع الأموال المحبوسة بقوة نحو ساحة الاستثمار، مما يزيد من حجم الأموال المتاحة للمشاريع الإنتاجية، ويقلل من تكلفة الحصول على التمويل، ويعزز الاستثمار الفعلي في الاقتصاد (السحيباني، 1990) .وهكذا، تضمن الزكاة أن المال يقوم بدوره الأساسي كأداة للتبادل ووسيلة للاستثمار، وليس ككنز يُجمع لذاته

3. المبحث الثاني: الأثر الجزئي للزكاة ودورها في التمكين الاقتصادي

بينما يظهر أثر الزكاة على المستوى الكلي في تحفيز المتغيرات الاقتصادية العامة، فإن جوهر قوتها التنموية يتجلى في أثرها المباشر على حياة الأفراد وقدرتها على تحقيق تنمية بشرية واقتصادية مستدامة من القاعدة.

1.3 معالجة الفقر: من الإغاثة إلى التمكين

الهدف الأسمى لمصرف الفقراء والمساكين في الزكاة، كما فهمه الفقهاء، ليس مجرد تقديم إعانات استهلاكية مؤقتة، بل هو "الإغناء"، أي نقل الفقير من حالة الحاجة إلى حالة الكفاية والاستقلال الاقتصادي. ولتحقيق هذا الهدف، يجب على مؤسسات الزكاة أن توازن بين نوعين من الإنفاق، وهو ما أكدته بعض الدراسات التطبيقية الحديثة (الجرشي، 2024). النوع الأول هو **الإنفاق الأفقي (الإغاثي/المباشر)**، والذي يتمثل في توفير الاحتياجات الأساسية والفورية للفقير وأسرته، مثل الطعام والشراب والملبس والسكن والعلاج. هذا الإنفاق ضروري وحيوي كخطوة أولى لحفظ كرامة الإنسان وتأمين الحد الأدنى من الحياة الكريمة، ولكنه لا يحل المشكلة من جذورها.

أما النوع الثاني، وهو الأكثر استراتيجية، فهو **الإنفاق الرأسي (التنموي/التمكيني)** .هذا هو الإنفاق الذي يهدف إلى تمكين الفقير اقتصادياً وتحويله من فرد مستهلك إلى فرد منتج. يتم ذلك من خلال تمليكه "أدوات الإنتاج" التي تمكنه من كسب رزقه بنفسه، مثل آلة خياطة، أو أدوات نجارة، أو رأس مال صغير لبدء تجارة بسيطة، أو تمويل تكاليف دورة تدريبية مهنية. هذا النوع من الإنفاق هو استثمار مباشر في رأس المال البشري، وهو الذي يكسر حلقة الفقر ويحقق التنمية المستدامة (زهرة والسويحلي، 2023).

2.3 دور الزكاة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة(SMEs)

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة محرك النمو الاقتصادي وايجاد فرص العمل في معظم دول العالم. ومع ذلك، فإن العقبة الأكبر التي تواجه هذه المشاريع هي "فجوة التمويل"، حيث تجد صعوبة بالغة في الحصول على تمويل من القنوات المصرفية التقليدية التي تشترط ضمانات قد لا تتوفر لديها وتفرض أسعار فائدة مرتفعة)الأسرج، د.ت.(

في هذا السياق، يمكن لمؤسسات الزكاة أن تلعب دوراً محورياً كجهة تمويل بديلة، ليس من خلال تقديم القروض الربوية، بل عبر استخدام منظومة صيغ التمويل الإسلامي التي تتسم بالمشاركة في المخاطر والتركيز على جدوى المشروع. يمكن توجيه أموال الزكاة لتمويل رواد الأعمال من الفئات المستحقة من خلال صيغ مثل **المضاربة**، حيث تقدم المؤسسة المال ويقدم رائد الأعمال العمل، أو **المشاركة المتناقصة** التي تنتهي بتملك رائد الأعمال للمشروع بالكامل. كما يمكن استخدام صيغ مثل **المرابحة للآمربالشراء** لتوفير المعدات والآلات، مما يحول الزكاة إلى ما يشبه "رأس المال المخاطر الاجتماعي (Social Venture Capital)" الذي لا يهدف للربح بقدر ما يهدف إلى تحقيق أثر اجتماعي وتنموي مستدام.(Siddiqi, 2006)

4. المبحث الثالث: نحو إطار منظمي معاصر لتفعيل دور الزكاة

لكي تحقق الزكاة أثرها الاقتصادي المأمول في الدول الاسلامية، لا بد من تجاوز الممارسة الفردية والانتقال إلى العمل المنظمي المنظم الذي يتسم بالكفاءة والشفافية والاستدامة.

4.1 حتمية الإدارة المنظمية للزكاة

إن أداء الزكاة بشكل فردي، على الرغم من أنه يبرئ ذمة المزكي، إلا أنه غالباً ما يؤدي إلى تفتيت الموارد وعدم تحقيق الأثر الأمثل، فالأفراد قد لا يملكون الأدوات اللازمة للتحقق الصحيح من المستحقين، أو الخبرة الكافية لإدارة مشاريع تمكينية معقدة. لذلكفإن إنشاء "هيئات أو صناديق زكاة "مركزية، سواء كانت حكومية أو خاصة، يعد ضرورة حتمية لتجميع الموارد

وتوجيهها بشكل استراتيجي(Obaidullah & Haneef, 2021) . فالمؤسسة تستطيع توظيف كوادر متخصصة، ووضع خطط واضحة، وتمويل مشاريع تنموية كبيرة، مع ضمان الشفافية والمساءلة التي تعزز ثقة المزكين.

2.4 صناديق الزكاة الاستثمارية الاجتماعية وحوكمتها

إنّ الانتقال من الزكاة الفردية إلى عمل منظمي مُنظّم يُعدّ خطوة أولى وهامة لتعزيز دورها في الاقتصاد، ولكي تبلغ هذه المنظمات ذروة إمكاناتها في الدول الاسلامية، يجب تطوير أسلوب عملها ليتجاوز فكرة "صندوق التوزيع" التقليدي، الذي يجمع الأموال ويوزعها، نحو نموذج أكثر حيوية وإبداعًا، وهو "صناديق الزكاة الاستثمارية الاجتماعية". هذه النظرة الحديثة لا تُغيّر جوهر الزكاة وأوجه صرفها الشرعية، بل تُطوّر آليات إدارتها وتوجيهها لتحقيق تأثير أعمق وأكثر استدامة. في رؤية مُعاصرة، يمكن تطوير مفهوم صناديق الزكاة لتصبح "صناديق استثمارية اجتماعية". هذه الصناديق لا تقتصر على توزيع الأموال، بل تُديرها كاستثمار يهدف إلى تحقيق هدفين متكاملين :تعظيم الأثر الاجتماعي وتحقيق عائد مالي .هذا المفهوم مستوحى من فكرة صناديق الاستثمار الاجتماعي التي طرحها هاشم (2023)، مع تكييفه ليتوافق مع أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية .

إنّ الهدف الأساسي لهذه الصناديق هو تحقيق مقاصد الزكاة الشرعية، وفي مقدمتها إغناء الفقراء وتمكينهم. أما العائد المالي، فليس هدفًا بحد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق هدفين ثانويين يخدمان الهدف الأساسي :أولًا، ضمان استدامة الصندوق ونموه، ليتمكن من مواصلة عمله وتوسيع نطاق خدماته دون الاعتماد الكامل على حصيلة الزكاة السنوية المتغيرة .ثانيًا، تغطية التكاليف التشغيلية والإدارية للصندوق (ضمن مصرف "العاملين عليها")، ممّا يضمن وجود إدارة محترفة وكفؤة دون المساس بأموال الزكاة المخصصة للمستحقين .

يتحقق هذا النموذج من خلال استثمار جزء من أموال الزكاة، أو استثمارها بالكامل في مشاريع مُدرّة للدخل. على سبيل المثال، بدلًا من إعطاء الفقير مبلغًا نقديًا قد ينفقه استهلاكيًا، يمكن للصندوق الدخول معه في شراكة (عبر صيغة المشاركة المتناقصة أو المضاربة) لتمويل مشروع صغير. في هذه الحالة، يصبح مال الزكاة رأس مال استثماري. الأرباح الناتجة عن المشروع يتم تقسيمها بين الفقير (صاحب المشروع) وصندوق الزكاة. حصة الفقير تساهم في تحسين مستوى معيشته وتحقيق استقلاله المالي، بينما حصة الصندوق (العائد المالي) يتم إعادة استثمارها في الصندوق لتمويل مشاريع جديدة أو دعم مستفيدين آخرين. بهذا، يتحول مال الزكاة من أصل يُستهلك مرة واحدة إلى "أصل متجدد" قادر على خدمة عدد أكبر من المستفيدين على المدى الطويل .

يمكن لهذه الصناديق التخصص في قطاعات تنموية محددة لزيادة فعاليتها، مثل إنشاء "صندوق زكوي لتمكين المشاريع متناهية الصغر"، أو "صندوق زكوي للتدريب المهني المنتهي بالتوظيف"، أو "صندوق زكوي للتنمية الزراعية المستدامة"، ممّا يسمح بتركيز الخبرات والموارد وتحقيق تأثير أعمق في قطاعات حيوية للمجتمع (Obaidullah and Haneef, 2021) .

5/30/2025

3.4 حوكمة مؤسسات الزكاة: إطار للثقة والكفاءة

إن نجاح نموذج صناديق الزكاة الاستثمارية الاجتماعية مرهون بشكل أساسي بوجود إطار حوكمة رشيدة (Good Governance) يضمن الشفافية والمساءلة والكفاءة، ويبني جسوراً من الثقة مع المزكين والمجتمع. لضمان نجاح هذه المنظمات وتحقيقها لأهدافها، لا بد من تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، والتي تشمل وجود عدة مكونات أساسية:

يجب أن تتشكل هيئة رقابة شرعية مستقلة من علماء متخصصين في فقه المعاملات والزكاة، لا يقتصر دورها على إصدار الفتاوى الأولية، بل يمتد ليشمل المراجعة الدورية لجميع سياسات الصندوق وعملياته الاستثمارية والتمويلية للتأكد من توافقها التام مع ضوابط ومقاصد الشريعة. هذه الهيئة هي الضامن الشرعي لسلامة عمليات الصندوق.

إلى جانب ذلك، لا بد من وجود إدارة تنفيذية محترفة تتولى إدارة العمليات اليومية بكفاءة وفعالية. يجب أن تضم هذه الإدارة خبراء في الإدارة المالية، وتحليل الاستثمار، ودراسات الجدوى، وإدارة المشاريع، والعمل الاجتماعي. إن الجمع بين الرقابة الشرعية والإدارة المحترفة هو ما يضمن تحقيق الأهداف بكفاءة دون الانحراف عن المبادئ.

إن حجر الزاوية في الحوكمة هو الشفافية والإفصاح .يجب على صناديق الزكاة أن تلتزم بنشر قوائمها المالية وتقارير أدائها السنوية بشكل علني ومفصل. يجب أن توضح هذه التقارير مصادر الأموال (حصيلة الزكاة، عوائد الاستثمار، التبرعات)، وأوجه الإنفاق بالتفصيل (الإنفاق الإغاثي، الإنفاق التمكيني، التكاليف الإدارية)، وأداء المحفظة الاستثمارية. هذه الشفافية ليست مجرد التزام قانوني، بل هي ضرورة لبناء الثقة مع المزكين الذين من حقهم أن يعرفوا كيف تدار أموالهم وما هو الأثر الذي تحققه(Chapra, 1992) .

4.4 .قياس الأداء والأثر الاجتماعي: ما وراء الأرقام

إن التحدي الأكبر الذي يواجه صناديق الزكاة الاستثمارية الاجتماعية هو كيفية قياس نجاحها. فالنجاح هنا لا يقاس فقط بالعائد المالي أو بحجم الأموال الموزعة. يجب أن يتجاوز قياس الأداء مجرد حساب عدد المستفيدين، بل لا بد من تطوير مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) تقيس الأثر الاجتماعي والتنموي الحقيقي.

يجب على هذه الصناديق أن تتبنى منهجيات حديثة لقياس الأثر، مثل تتبع معدل الانتقال من الفقر، وهو مؤشر يقيس نسبة المستفيدين الذين تمكنوا من تجاوز خط الفقر وتحقيق الاكتفاء الذاتي خلال فترة زمنية محددة بعد تدخل الصندوق. كما يجب قياس عدد فرص العمل المستدامة التي تم إنشاؤها بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال المشاريع التي يمولها الصندوق.

مؤشر آخر بالغ الأهمية هو معدل استدامة المشاريع الممولة .فليس الهدف هو مجرد إطلاق المشروع، بل ضمان استمراريته ونجاحه. يجب على الصندوق متابعة المشاريع التي يمولها وقياس نسبة المشاريع التي لا تزال تعمل بنجاح بعد عام أو ثلاثة أعوام من انتهاء فترة التمويل.

ولتقديم صورة شاملة، يمكن استخدام أدوات متقدمة مثل "العائد الاجتماعي على الاستثمار (Social Return on Investment - SROI) .هذا المقياس لا يحسب العائد المالي فقط، بل يحاول ترجمة الفوائد الاجتماعية (مثل تحسن الصحة،

زيادة التعليم، انخفاض معدلات الجريمة) إلى قيمة نقدية، ليقدم تقديراً شاملاً للقيمة التي يولدها الصندوق للمجتمع مقابل كل وحدة نقدية يستثمرها.

إن تبني مثل هذه المنهجيات في قياس الأداء لا يساعد فقط في إثبات فعالية الصندوق للمزكين والجهات المانحة، بل يزود الإدارة نفسها ببيانات قيمة تساعدها على تحسين استراتيجياتها، وتوجيه الموارد نحو التدخلات الأكثر فعالية، واتخاذ قرارات مستنيرة مبنية على الأدلة والبراهين، وليس مجرد الانطباعات العامة.

5. الخاتمة والتوصيات

أظهرت هذه الدراسة أن الزكاة، عندما تُفهم وتُطبق بالشكل الصحيح الذي يتماشى مع أهدافها النبيلة وبأدوات منظمية عصرية، يمكن أن تكون نظاماً اقتصادياً واجتماعياً شاملاً قادراً على تحقيق تغيير إيجابي كبير في التنمية .وقد بينت نتائج البحث أن الزكاة تعمل بكفاءة كأداة لتعزيز مستوى الطلب العام، وتشجيع الحركة الاستثمارية، وتحقيق توازن اقتصادي على نطاق واسع .وعلى صعيد آخر، تعتبر الزكاة وسيلة متميزة لمعالجة مشكلات الفقر والبطالة من خلال التحول المنظم من مجرد تقديم المساعدات إلى دعم القدرات الاقتصادية للأفراد .وفي ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، فإنه يقترح ضرورة إصدار قوانين وتشريعات حديثة تنظم عمل هيئات الزكاة وتمنحها الحرية والمرونة اللازمة .كما يحث هذه الهيئات على تبني منظور استراتيجي يركز على تقوية الافراد اقتصادياً والانفاق على المشاريع التنموية، بالإضافة إلى الإبداع في استخدام أساليب التمويل الإسلامية .وأخيراً، يدعو البحث المراكز العلمية والبحثية إلى زيادة حجم الدراسات التي تعتمد على الأرقام والتطبيق العملي لتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للزكاة بدقة، وتوفير معلومات دقيقة يعتمد عليها متخذي القرارات.

6. قائمة المراجع

ابن عاشور، محمد الطاهر .(2001) .*مقاصد الشريعة الإسلامية* .عمان: دار النفائس.

ابن قدامة، موفق الدين .(1983) .*المغني* .بيروت: دار الكتاب العربي.

ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر .(1994) .*إعلام الموقعين عن رب العالمين* .بيروت: دار الكتب العلمية.

الأسرج، حسين عبد المطلب. (بدون تاريخ) .*تفعيل دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة* .(بحث غير منشور)

الجرشي، ميلاد مفتاح محمد. (2024). "الزكاة ودورها في الناتج المحلي الإجمالي (دراسة حالة دولة السودان) ."*مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية*، العدد 98.

حجازي، المرسي السيد. (2004). "الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية ."*مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي*، م17، ع2، جدة.

زهرة، لوكريز فاطمة، والسويحلي، محمد محمد. (2023). "الدور التنموي الاقتصادي والاجتماعي للزكاة *Journal of Islamic Social* ". *Finance*, Vol. 1 No. 2.

السعدي، عبد الرحمن بن ناصر .(2013) .*تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (تفسير السعدي)* .بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون.

السحيباني، محمد إبراهيم .(1990) .*أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية* .الرياض: شركة العبيكان للطباعة والنشر.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (بدون تاريخ) .*الموافقات في أصول الشريعة* .تحقيق: عبد الله دراز. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى.

عبد اللاوي، عقبة، وآخرون. (2020). "قياس أثر الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة حالة السودان ."*دراسات اقتصادية إسلامية*، العدد الأول، المجلد 46.

القرضاوي، يوسف .(2001) .*فقه الزكاة* .القاهرة: مكتبة وهبة.

القرضاوي، يوسف .(2001) .*دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها* .القاهرة: دار الشروق.

الكاساني، علاء الدين. (1424هـ) .*بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع* .تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود. بيروت: دار الكتب العلمية.

مسلم، مسلم بن الحجاج. (بدون تاريخ) .*صحيح مسلم* .تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

مشهور، نعمت عبد اللطيف .(1993) .*الزكاة: الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي* .بيروت: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

هاشم، أسامة. (2023). "نحو صناديق استثمار اجتماعية تخدم التنمية الاقتصادية في ضوء نظام الاستثمار الإسلامي *Journal of* ". *Islamic Social Finance*, Vol. 1 No. 2.

Aygagari, M., Beck, T., & Demirguc-Kunt, A. (2003). *Small and Medium Enterprises Across The Global: a New Database*. World Bank Policy Research, Working Paper 3127.

Chapra, M. U. (1992). *Islam and the Economic Challenge*. Leicester, UK: The Islamic Foundation.

Ilias, S. (2009). *Islamic Finance: Overview and Policy Concerns*. Congressional Research Service.

Kahf, M. (1997). *The Economic Role of Zakat in a Modern Society*. Islamic Research and Training Institute, IDB.

Siddiqi, M. N. (2006). *Islamic Banking and Finance in Theory and Practice: A Survey of State of the Art*. Islamic Economic Studies, 13(2).

Obaidullah, M., & Haneef, M. A. M. (Eds.). (2021). *Revitalising Zakat for Poverty Alleviation*. ISRA International Journal of Islamic Finance.